

تحليل وتقييم المفارقات بين الحقائق والآفاق لإستراتيجية التحول الصناعي في الجزائر بآفاق 2030

د. عجلان العياشي*

ملخص:

تتطرق هذه الدراسة لبحث أسباب ونتائج المفارقات الملاحظة بين حقيقة الأداء الصناعي الحالي وبين تصورات دعائم الإقلاع الصناعي الذي يتم تداوله على مستويات مختلفة (خبراء ومتخذي قرار) بكونه الإستراتيجية الصناعية الجديدة أو رؤية وطنية للصناعة الجزائرية خلال العشرين (20) سنة القادمة، أو النموذج الجديد للنمو الاقتصادي وما رافق ذلك من التفاؤل بتحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد مبني على العلم والمعرفة، والتنويع الاقتصادي، والرفع من درجة التصنيع وقد توصلت هذه الدراسة من خلال تحليل وتقييم واقع الأداء الصناعي للجزائر وبين التوقعات التفاؤلية بالإقلاع الصناعي في تصورات العشرين سنة القادمة إلى تشخيص مفارقات تم إظهار أسبابها واقتراح توصيات لمعالجتها.

Résumé :

Cette étude tente de comprendre les causes et les conséquences des contrastes observées entre la réalité de l'industrialisation actuelle, et les perceptions des bases du décollage industriel, qui est engagé à différents niveaux (experts et décideurs); comme étant une nouvelle stratégie industrielle ou une vision nationale de l'industrie algérienne au cours des vingt (20) prochaines années, ou un nouveau modèle économique de croissance, accompagné d'un optimisme, pour transformer l'économie algérienne en une économie basée sur la science et de la connaissance, et la diversification économique, et augmenter le degré d'industrialisation .

Les conclusions dégagées par cette étude en analysant et en évaluant la réalité de la performance industrielle en Algérie et les perspectives optimistes du décollage industriel dans les perceptions au cours des vingt années avenir à cerner les dissensions et en cerner les causes et d'en proposer les solutions adéquates par les recommandations proposés.

adjlanel@yahoo.fr

جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر

* أستاذ محاضر

تمهيد:

يتفق أغلب الباحثين والخبراء والمهتمين، برسم السياسات التنموية المستدامة ومتخذي القرار التنموي على مستوى الحكومات على أن الحقائق والعبر المستخلصة من التجارب التنموية الناجحة، للدول الفاعلة على المستوى العالمي أكدت بما لا شك فيه، أن مرتكزات الإقلاع الصناعي وبلوغ مستويات الرقي والتنمية المستدامة الشاملة، إنما هي التحكم في المعلومات العلمية وتطبيقاتها، وتكنولوجيا الاتصالات المبنية على أساس النتائج التطبيقية، للبحث العلمي والتطور التكنولوجي في الميدان الصناعي، بشكل متكامل في ظل اقتصاد المعرفة والتقنية والتطور الصناعي، بفعل الترابط الدقيق لنظام التعليم والتكوين والتصنيع معاً، من حيث مدخلاتهم ومخرجاتهم ومن حيث التغذية العكسية، في ظل نظام متكامل ومسار لمطالبات الحاجيات المجتمعية، في مجالات الفكر والإبداع والصناعة والصحة والبيئة، في تالزم دقيق مع أبعاد التنمية الشاملة المستدامة، وبامتلاك تلك الدول الناجحة تنموياً لدعائم الإقلاع الصناعي، وتبوؤها للمراتب الأولى في مؤشرات الأداء والتطور والرقي التنموي، بفعل تطويع العلم والتكوين، ومسايرة الإبداع التقني والتكنولوجي والتحديث المعلوماتي، فقد توفر لها آليات التحكم المستقبلي في تلك الميادين، من خلال التحكم في الفكر التصوري الاستشرافي والتنبؤي، لعقود زمنية متوسطة وطويلة الأجل، والمفارقة العجيبة الأولى التي يجب التنبيه إليها بهذا الصدد، أن الفكر الإسلامي كان له فضل سبق، في إظهار علاقة العلم والتعليم بالصناعة، وأثار ذلك على النواح الاجتماعية والحماية من الأخطار والمخاطر، مما يستوجب شكر الله على ذلك التوجيه الرباني، كما جاء في قوله تعالى: "وَعَلَّمَآهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِيُحْصِنَكُمْ مِّنْ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ" ⁽¹⁾ [سورة الأنبياء، الآية 80]، فقد بين سبق التعليم للصناعة وارتباط نتائجهما بالتحصين والحماية، لدوام نعمة الاستقرار والأمن بما يستوجب شكر الله على تلك النعم، والأكثر من ذلك هو الربط بين الصناعة والإتقان والخبرة، ولتأكيد ذلك فقد أعجز القرآن الكريم بقوله تعالى: "... صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَثْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ۚ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ" ⁽²⁾ [سورة النمل: الآية 88]، وهذه الحقائق الإلهية تشكل دعائم فكرية أصيلة، للتدليل على العلاقة الوطيدة بين التحكم في العلم والرقي الصناعي، وبالتالي تشكل مقاربة كبرى لوضع تصورات الإقلاع الصناعي، وإرساء دعائم الترابط بين قطاع التعليم والتكوين والقطاع الصناعي، كمدخل لا مناص منه لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

١ - إشكالية الدراسة:

بات من المؤكد لدى كل الأطراف ذات العلاقة بهدف تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أن الإقلاع الصناعي ركن أساسي وجوهري، لضمان النمو

المستدام والاتجاه نحو أبعاد التنمية الشاملة المستدامة، وباستقراء الخبرة المكتسبة في مراحل التنمية الجزائرية، فإن الصناعة مثلت انشغال تنموي حقيقي، إما بالسعي نحو اكتساب التصنيع في مراحلها الأولى أو بكونها مجالا حيويا لإعادة الهيكلة والترقية الصناعية للربط والتكامل بين مختلف القطاعات، وقد رافق ذلك المسعى تعدد عناوين السياسات والاستراتيجيات الصناعية، فتارة تعرف بسياسة الصناعات المصنعة وأخرى بالتأهيل الصناعي وترقية الصناعة، وثالثة بالإستراتيجية الصناعية الجديدة أو التجديد الاقتصادي، ويتم حاليا تداول مصطلح النموذج الجديد للنمو الاقتصادي ، وقد شكل ذلك انشغال مجتمعي وتنموي بامتياز، يتطلب البحث في مضمون تلك السياسات، في تجربتها السابقة وفي واقعها الحالي من مقاربات، دعائم الإقلاع الصناعي في الأجل المتوسط والطويل، وبذلك فإنه من البديهي أن يكون مجال ذلك الانشغال مؤسسات البحث العلمي، وخبراء التنمية وصانعي السياسات الصناعية والمجتمعية، على مستوى التحليل والتقييم لتلك التصورات، وفحص خصائصها من حيث الاستمرارية مع التجربة السابقة بما لها وما عليها، أو القطيعة والتأسيس للإقلاع الصناعي بآفاق مستقبلية، ولذلك فالتساؤل الرئيسي في هذه المداخلة يبحث في:

- ما هي مرتكزات الإقلاع الصناعي في إستراتيجية التحول الصناعي في الجزائر بآفاق 2030؟

II- الأسئلة فرعية يمكن تفريع التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة التالية:

- ما هو الإطار الفكري التصوري، لتأصيل دعائم التأهيل العلمي والتكوين المهني ودعائم الإقلاع الصناعي؟
- ما هي مقاربات الترابط ، بين قطاع التعليم العالي والتكوين المتخصص والقطاع الصناعي لبلوغ التنوع الاقتصادي؟
- كيف يمكن الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة ،على غرار تجربة كوريا الجنوبية للحالة الجزائرية؟
- ما هي أهم الفروقات بين حقائق الأداء الصناعي، وبين الآفاق الاستشرافية للتحول الصناعي في 2030 وما بعدها؟

III- فرضيات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة اختبار الفرضية التالية:

"التطور العلمي والتكنولوجي مدخل أساسي للإقلاع الصناعي في الجزائر"

V- أهداف البحث:

تستهدف هذه الدراسة تحليل وتقييم الفروق البيئة، في واقع الأداء الصناعي وطموحات الإقلاع الصناعي في إستراتيجية التحول الصناعي في الجزائر، وهي بذلك تساير وتدعم الجهود المبذولة في معالجة

العلاقة (جامعة*صناعة)، ومن أهدافها أيضا مقارنة الحقائق الميدانية، بالتفاؤل الذي تبشر به كثير من الدراسات الاستشرافية والبرامج المعلن عنها، بإستراتيجية التحول الصناعي والتنويع الاقتصادي، مستهدفة في ذلك استعمال آلية التحليل والتقييم، كأداة من أدوات الضبط والمراقبة لتشخيص حقيقة الأداء الاقتصادي، وارتباطه بالأداء الإبداعي والتطور المعرفي كأساس للتنويع الاقتصادي، ولتظهر أيضا أن دعائم الإقلاع الصناعي وتجويد مدخلاته ومخرجاته، إنما يرتبط بالابتكار التكنولوجي والتحكم في المعلومات والاتصالات ضمن التسيير الراشد الذي يعتمد على الأداء بالأهداف والجودة الشاملة ومناخ الأعمال المسابير للتنافسية المصحوبة بالتحويلات العلمية والتكنولوجية وتطبيقات الاقتصاد المعرفي الرقمي.

VI- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في الارتباط بالانشغال، العلمي والصناعي والاقتصادي والمجتمعي في البيئة الجزائرية، فمطابقة حقيقة الأداء الصناعي في الجزائر، والطموحات المشروعة في التمكن من الإقلاع الصناعي، على المدى المتوسط والطويل لا شك في أن لها أهمية كبرى، ومن مستوجبات تلك الأهمية إجراء دراسات تحليلية وتقييمية، كمقاربة أساسية لممارسة أدوات الضبط والتوجيه والرقابة، من أجل ضمان تجويد دعائم الإقلاع الصناعي، وربط التصورات المستقبلية بحقائق الصناعة الجزائرية، في ظل التنشيط والتوجيه لتجويد مناخ الأعمال، وإظهار مجالات المنافسة وإمكانيات الإبداع والتمايز في مساهمة التطور التقني والتكنولوجي، بتحسين متطلبات التعليم والتكوين والبحث، في إطار النظرة الواقعية لتقليص الفروق بين الأداء وبين التصورات الاستشرافية، وما يتطلبه من الجامعة كفاعل أساسي في إرساء دعائم الإقلاع الصناعي.

VII- محاور المداخلة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي واختبار الفرضية العامة لهذه الدراسة فإنها تتطرق للمحاور التالية:

- الإطار التصوري لإستراتيجية التحول الصناعي في الجزائر.
- التحول للاقتصاد المبني على العلم والمعرفة كمدخل للإقلاع الصناعي والتنويع الاقتصادي.
- تشخيص واقع الأداء الصناعي الحالي لإبراز المفارقات بين الحقائق والتوقعات.

المحور الأول: الإطار التصوري لإستراتيجية التحول الصناعي في الجزائر.
يتطرق هذا المحور للبحث في التأسيس النظري لدعائم التعليم والتأهيل، والإقلاع الصناعي في البيئة الجزائرية، وفقا للنموذج الجديد للنمو الاقتصادي مع إظهار متطلبات الترشيده، كمدخل أساسي لتحسين مناخ الأعمال الجزائري، والرفع من دعائم جاذبية الاستثمار بمختلف أصنافه (المحلي والوطني والأجنبي)، وكل ذلك في إطار الاسترشاد بإحدى أهم النماذج التنموية للدول الصاعدة، ويتعلق الأمر بالتجربة الكورية في إطار الاستفادة من برامج تقاسم المعرفة، وتعظيم التعاون وتبادل الخبرات، في ظل توافر آليات تفعيل التجربة الجيوسياسية للقيادة السياسية للجزائر، وذلك ما نعالجه في النقاط التالية:.

٧ التأسيس الفكري لدعائم التعليم والتأهيل والإقلاع الصناعي في الجزائر بآفاق 2030.

٧ الحوكمة والترشيده كمدخل لتحسين مناخ الأعمال وجاذبية الاستثمار.

٧ النماذج التنموية الدولية لاستشراف للتأهيل الصناعي بالجزائر.

أولاً: التأسيس الفكري لدعائم التعليم والتأهيل والإقلاع الصناعي في الجزائر بآفاق 2030:

مما لا شك فيه أن الإطار الفكري التصوري، لدعائم الإقلاع والتحول الصناعي، المرتبط أساسا بمدخل الجودة الشاملة لميادين التعليم والتكوين والإبداع المعرفي والتقني والتكنولوجي، كانت مناط عديد الدراسات التي بينت أن تعدد وتنوع الموارد لا يعني بالضرورة النمو الاقتصادي، وذلك بالنظر إلى البلدان السائرة في طريق النمو والتي تمتلك الموارد الطبيعية لكنها افتقدت جاذبية الاستثمارات، وهذا يرجع إلى انتشار الفساد وضعف التسيير والتحكم في الاستثمار المحلي، وعدم التكامل والتواصل بين قطاعات التعليم والتكوين في مدخلاته ومخرجاته، مع قطاعات الاستثمار الصناعي وآليات المنافسة والنمذجة المعيارية، التي تتطلبها بيئة الأعمال، سواء تعلق الأمر بتحليل وتقييم قصور تلك الدعائم على الرفع من الأداء، في الأجل القريب أو في تصور أثر الإبداع التكنولوجي والمعرفي، في الإقلاع الصناعي على المدى المتوسط والطويل، فمن التراكم الفكري للدراسات الاقتصادية في هذا المجال نجد دراسات "شومبيتر [joseph

shumpeter]"⁽³⁾ [رامسي 1928 وشومبيتر 1934] في الإبداع الصناعي كمحرك جوهرى للتنمية الاقتصادية ولبلوغ النمو الاقتصادي، وأن امتلاك الموارد الطبيعية دون امتلاك القدرة على الإبداع المعرفي والتقني لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي في الأجل القريب، كما أن نظريات النمو الاقتصادي ومن أبرزها نظريات النمو الداخلي « la croissance »

« endogène »⁽⁴⁾ [سالو 1975]، وما تبعها من دراسات، اتفقت على اعتبار التقدم التكنولوجي متغير أساسي في النموذج الاقتصادي يسمح باستمرار وديمومة النمو في الأجل الطويل، وهي بذلك بينت مدى الترابط بين الرأس مال المادي ورأس المال البشري، وأسست للدراسات الحديثة التي أكدت أن المتغير التكنولوجي (يعتبر أحد المحركات الرئيسية للنمو طويل الأجل، ومن المرجح أن تؤدي الابتكارات الجذرية من الانترنت و) (أنترانات الأشياء القائمة على ترابط الأجهزة والحوسبة)، إلى ثورة في عمليات الإنتاج والتحسين في مستويات المعيشة، وتوصلت إلى أن تحفيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار التكنولوجي الذي يعني أن التصنيع، لن يحدث دون التكنولوجيا والابتكار، وأن التنمية لن تحدث دون تصنيع)⁽⁵⁾ [تقرير التنمية الصناعية، 2016، ص 04]، وذلك التأصيل الفكري ينطبق على خصائص البيئة الجزائرية والبلدان المشابهة لها، كما بينته دراسات كل من "وارنز وساش وجولفازون"، والتي توصلت إلى أن الفروقات وعوائق عدم الإقلاع الصناعي، إنما ترجع إلى الاعتماد على صادرات الموارد، دون الربط بين قطاعات الاستخراج والتعليم والتكوين التقني المسير لاقتصاد المعرفة والتنوع الصناعي، كما لوحظ التشوه الكبير في سيطرة قطاع التجارة، بشكل واسع على قطاع الصناعة⁽⁶⁾ [l'ONS 2011, p34]، إذ بينت (الإحصاءات الوطنية أن الأنشطة التجارية مثلت نسبة 77% من الأنشطة المجتمعية ثم تليها الخدمات البسيطة، ولم تتجاوز حصة قطاع الصناعة من مجمل الخدمات إلا نسبة أقل من 7%) وإذا كانت هذه النتائج التي تمثل الشجرة التي تغطي غابة الإقلاع الصناعي في الجزائر، فإن الدراسات الأكاديمية الدولية التي تمت خلال سنة 2010 بينت الاختلال الرهيب في التناقض بين متطلبات الكفاءة العلمية واليد العاملة الماهرة، في ميدان البحث والتكنولوجيا وما شابهها، وبين حقيقة وواقع الأداء الصناعي في الجزائر، وقد تم تضمين تلك الدراسة في تقارير المنظمات الدولية الفاعلة⁽⁷⁾ [hausmann. R, 2010.]، ومن جملة المفارقات التي يجب بحثها في هذا الجانب، هو عدم متابعة الدراسة التي قامت بها الوصاية المشرفة على القطاع الصناعي (في سنة 2007) تحت عنوان الكتاب الأبيض لإستراتيجية الصناعة الجزائرية، ورغم أن تلك الدراسة تم تضمينها في الدراسة التي أنجزت من طرف المعهد الكوري، في إطار برنامج تقاسم المعرفة، والتي يستمد من توصياتها في البرنامج المعلن عنه تحت مسمى "النموذج الجديد للنمو الاقتصادي" (2014-2019)⁽⁸⁾ [le nouveau modèle de croissance –ministère des finances–juillet 2016]،، وحيث أن تلك الدراسة شملت تقديم رؤية للجزائر بآفاق 2030 فإنها بلا شك تستوجب إدراجها ضمن المرجعية التصورية للإقلاع الصناعي في الجزائر⁽⁹⁾ [la

2010 vision de l'Algerie]، وهي بالتالي من المقاربات التي يمكن تحليلها وتقييمها لإظهار الفروق في الأداء الصناعي الجزائري في واقعه الحالي وبين طموحاته المشمولة بتلك النظرة الاستراتيجية بأفاق 2030.

ثانيا: الحوكمة والترشيد كمدخل لتحسين مناخ الأعمال وجاذبية الاستثمار:
إن التأسيس للإقلاع الصناعي في ظل اقتصاد، يتميز بكونه اقتصاد ريعي مرتبط بتصدير الموارد الأولية، بشكل يطغى على بقية مصادر خلق الثروة وتحسين الأداء، يتطلب بداية إرساء قواعد الترشيد ممثلة في إيجاد منظومة مؤسسية مجسدة في أسمى القواعد القانونية الناضجة للمشروع المجتمعي⁽¹⁰⁾ [التعديل الدستوري 2016]، يكون أساسها حرية الإبداع المبني على التقدم العلمي، باتجاه أهداف التنمية المستدامة ومتكامل مع مصفوفة صنع القرار المتسم بالسرعة والمرونة في إشراك بقية الفاعلين الأساسيين في الحقل التنموي (القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني والهيئات الجامعية البحثية وهيئات التفكير والاستشراف) والاستفادة من العلاقات التشاركية، لخبراء المنظمات الوطنية والدولية، فيؤدي ذلك إلى إرساء قواعد تنسم بالشفافية والإفصاح والإنصاف، في الحصول على الفرص المرتبطة بحرية الاستثمار وحركة رؤوس الأموال والمحفزة للإبداع التقني والتكنولوجي والعلمي والمعرفي، وفي كل المجالات وعلى جميع المستويات، وكل ذلك مرتبط بفاعلية قانون الأعمال (droit des affaires) أو ما يعرف بالقانون الجبائي للأعمال الذي يستند إلى الإفصاح والشفافية والمنافسة في المناقصات الوطنية والدولية، وحماية الأملاك العامة والخاصة وإرساء قواعد تحمل المسؤولية المدنية والاجتماعية، لكل الفاعلين في الحقل التنموي، ولا شك أن الجزائر تملك الجزئيات الأساسية باتجاه مناخ الاستثمار ممثلا في إبرام العقد الاجتماعي والاقتصادي⁽¹¹⁾ [العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي في : 2014/02/23]، مما يشكل أولوية أساسية لاستقرار الاجتماعي والسياسي، وأحد المؤشرات الكبرى الجاذبة للاستثمار في مناخ الأعمال المتضمن أيضا جدارة النظام الاقتصادي ككل، ومدى اتساع مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر التنافسية العالمية ومؤشر أداء الأعمال، الذي يضمن سنويا في تقارير المنظمات الدولية المؤثرة في حركة واتجاه الاستثمارات⁽¹²⁾ [FMI report, N° 16/127 , p21]، وحسب تلك التقارير ترتب وتصنف الأداء الوظيفي للدولة، فالجودة الشاملة للأداء الوظيفي لدور الدولة على مختلف قطاعاتها ومواردها المالية ولأجل تعزيز مصادر تمويل التنمية يجب إخضاع كل مواردها لمعايير الترشيد من أدوات الضبط والرقابة والتوجيه والمحاسبة والمساءلة، مما يجعل مهام الدولة متكاملة الأداء، بل تلك المتطلبات هي من معايير التنافسية الدولية في مثل مؤشر إدارة الموارد العام (RGI) الذي يهتم

بتقييم وترتيب الدول ،على أساس أربعة مكونات، هي الوضع المؤسسي والقانوني، وممارسات إعداد التقارير والإجراءات الوقائية، وضوابط مراقبة الجودة والبيئة المحفزة، ليساعد على بناء القدرات التقنية لتعزيز التمويل⁽¹³⁾ تقرير مؤشر الموارد العام: لسنة 2013]، وإنّ المكونات التي يركز عليها مؤشر إدارة الموارد تتطابق وتتكامل مع مناخ الأعمال ومتطلبات التنافسية الجبائية الدولية في جوانب سهولة القوانين والمنافسة الحرة، والكشف عن المعلومات من الهيئات الحكومية، مع وجود ضمانات الفحص والمراقبة التي تفصح عن حقيقة البيئة الإدارية للدولة، وعن فاعليتها وعن أدائها في اتجاه الحكم الراشد ومعالجة الفساد، من خلال علامات التقييم للمكونات الأربعة موزعة على التوالي (20،40،20،20)، ولتوضيح ترتيب الدول على مؤشر إدارة الموارد في مجموعة تضم 58 دولة خلال سنة 2013، نتفحص الجدول التالي:

الجدول رقم (01): ترتيب الجزائر مقارنة بكل من (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا، ماليزيا) وفقا لمعيار إدارة الموارد.

البلد	المورد الخاضع للتقييم	العلامات المجتمعية	الوضع المؤسسي	ممارسة إعداد التقارير	ضوابط مراقبة الجودة	البيئة المحفزة	الترتيب
البرازيل	الموارد الهيدروكربونية	80	81	78	96	66	58/5
الهند	// //	70	60	72	83	61	58/12
جنوب إفريقيا	الموارد المعدنية	56	69	31	75	72	58/21
ماليزيا	الموارد الهيدروكربونية	46	39	45	39	60	58/34
الجزائر	// //	38	57	41	28	26	58/45

المصدر: مؤشر إدارة الموارد العام لسنة 2013 ص 9 www.revenuewatch.org

يبين الجدول أعلاه المكانة المتأخرة للجزائر ضمن الدول المقارنة (المرتبة 58/45)، وقد أرجع التقرير أسباب تلك المكانة للجزائر إلى القصور الإداري في تجويد إدارة الموارد العامة، ولغياب الشفافية والنزاهة والانفتاح وحرية المعلومات، وإن رسم سياسات للإقلاع الصناعي يتطلب إعادة الاستناد إلى الحوكمة والترشيد لمناخ الأعمال لبلوغ الآفاق المأمولة⁽¹⁴⁾ [العايشي عجلان، 2016، ص 150].

ثالثا: النماذج التنموية الدولية الاستشرافية التي تم اقتراحها للإقلاع الصناعي بالجزائر:

باستقراء أسس الإستراتيجية الصناعية الجديدة التي تضمنتها الدراسة الموسومة بالكتاب الأبيض « le livre blanc 2007 » أو الدراسة التي أنجزها (husmann 2010) والرؤية الوطنية بآفاق 2030، فإنها تستند إلى

إظهار دعائم الإقلاع الصناعي بالبحث عن أسس الإبداع التكنولوجي والتقني كمدخل لتحديد الارتباط بالموارد (الصناعة الاستخراجية وتصدير الموارد الأولية أو ما يعرف بالاقتصاد الريعي) ومن أجل ذلك تم التوصل إلى إظهار محددات الإقلاع الصناعي للرفع من حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام كما توصلت إليها دراسة (husmann 2010) التي أجراها على عينة من دول العالم تضمنت 123 دولة بأخذ مؤشرات العوائد والكثافة السكانية ودرجة ارتباط الاقتصاد بالموارد الطبيعية وحصة الخدمات في ذلك الاقتصاد، وتم تضمينها في دراسات البنك الدولي، حسب النماذج المحددة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): محددات حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام حسب نماذج النمو.

المحدد	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)	النموذج (4)
المعاينات	25.2-	70.26-	74.45-	62.88-
	1.46-	4.11-	4.78-	4.06-
لوغاريتم العائد	9.47	14.25	15.63	15.30
	2.18	3.64	4.38	4.44
لوغاريتم (العائد مربع)	0.56-	0.82-	0.92-	0.85-
	2.06-	3.44-	4.22-	4.04-
لوغاريتم (الكثافة السكانية)	/	1.56	1.69	1.55
	/	5.90	6.99	6.51
الارتباط بالموارد	/	/	0.10-	0.14-
	/	/	5.08-	6.05-
حصة الخدمات	/	/	/	0.17-
	/	/	/	3.09-
درجة الارتباط	0.03	0.25	0.38	0.42
عدد العينات	123	123	123	123

Source : la banque mondiale, principaux indicateurs économiques pour l'année 2008.

وقد بينت تلك الدراسة أن النموذج الرابع المشار إليه أعلاه، ينطبق على حالة الجزائر حيث أن مؤشر الارتباط بالموارد مثل (40.2 %) في الناتج الداخلي الخام، وأن الصناعة لم تتجاوز حصتها تتجاوز 6.2% في نفس السنة، وهي إحصائية مدلل عليها أيضا من الهيئات الوطنية⁽¹⁵⁾ [تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، 2011]، مع إظهار المساهمات الضعيفة للقطاع الفلاحي بنسبة 10.5% ولتحوز الخدمات التجارية على نسبة 77%

والمتصفة بالمضاربانية، والملتفة في عمومها حول النفقات العمومية المنفذة، ضمن برامج الاستثمارات العمومية الوطنية للفترة (2001-2014).

وهذه الرؤية الاستراتيجية دفعت إلى تضمين معالجتها في مشروع "النموذج الجديد للنمو الاقتصادي" من خلال تحديد أهداف (توسيع القطاع الصناعي وعصرنته، دون تمييز بين القطاعين العمومي والخاص، لا سيما من خلال ترقية الإنتاج الوطني، ودعم النشاطات التي تشجع على الاندماج، واتخاذ تدابير من أجل تحسين حكمة المؤسسات الصناعية وتطوير الترتيبات المعمول بها في مجال التقييس والجودة، وتعزيز قدرات التكوين في مجال الموارد البشرية، وتحسين أنظمة الإعلام والرصد الاستراتيجي لقطاع الصناعة والطاقة والمناجم)⁽¹⁶⁾ [مخطط عمل الحكومة الجزائرية 2014].

المحور الثاني: التحول للاقتصاد المبني على العلم والمعرفة كمدخل للإقلاع الصناعي والتنويع الاقتصادي.

نتطرق في هذا المحور إلى إظهار أهمية ما أكدته التقارير الدولية حول الارتباط بين التكنولوجيا والصناعة والتنمية أو بالأحرى حول التكامل بين قطاع التعليم والبحث العلمي والابتكار الصناعي مجسداً على المستوى الجزئي في علاقة الجامعة بالصناعة، كمتطلبات أساسية للإقلاع الصناعي وآليات الترابط بين الجامعة والصناعة مع الاستفادة من التجربة الكورية للمقاربة في ظل إظهار مقومات التمويل للبحث العلمي والصناعة الجزائرية في النقاط التالية:

- ٧ متطلبات الإقلاع الصناعي.
- ٧ آليات التكامل بين قطاع التكوين المتخصص ومتطلبات الإقلاع الصناعي في العشرين (20) سنة القادمة.
- ٧ التجربة الكورية كنموذج للاحتذاء والمرافقة في الإقلاع الصناعي بالجزائر.
- ٧ المقومات التمويلية لقطاع البحث والتعليم والصناعة في التجربة الجزائرية.

أولاً: متطلبات الإقلاع الصناعي:

إن استقراء تاريخ البشرية يؤكد حقيقة أن العلم والمعرفة هما أساس نظام الإنتاج والرقى الصناعي، من أجل ذلك الهدف السامي بين الشعوب والأمم هو اكتساب المعرفة والتحول البنيوي من الاقتصاد المبني على الزراعة إلى الاقتصاد الصناعي أو إلى القيام بالثورة الصناعية وما نتج عنها من اقتصاد التقدم التكنولوجي والمعلوماتي أو وصولاً إلى مفهوم الاقتصاد الرقمي المعرفي، والذي عرّف أنه اقتصاد مؤسس على الكفاءة والإبداع ويعد قاعدته مباشرة في الإنتاج والتوزيع وخلق المعرفة والمعلومة فأدى إلى

إرساء قواعد الإقلاع الصناعي من خلال الاستثمار في التكنولوجيات العالية المجسدة في الارتباط الوثيق بين مخابر البحث داخل الجامعات ومعايير التقييس والجودة للمخرجات الصناعية داخل الورشات، وفي الاستعلام الاستباقي التصوري لخلق الأنواق لدى المستهلكين والمنتجين على حد سواء، ودراسة الأسواق وتوازاناتها، وحركة التبادل فيما بينها وفق بطاقة تحول إلى اقتصاد مبني على المعرفة تم إظهارها⁽¹⁷⁾ [البنك الدولي، 2012، ص 05] في أربع جوانب أساسية هي (نظام مؤسسي مرتكز على الشفافية والإفصاح والإنصاف في تكافؤ الفرص في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، التعليم بالكفاءات بنية تحتية تعتمد على المعلومة والاتصال، نظام مستوعب للتغيير والإبداع والتنمية التشاركية للفاعلين التنمويين)، ولا غرابة في ذلك أن يكون الهدف التاسع للتنمية المستدامة الذي اعتمدته الأمم المتحدة ينص على بنية تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار يعني أن التصنيع لن يحدث دون التكنولوجيا والابتكار وأن التنمية لا تحدث دون تصنيع⁽¹⁸⁾ [منظمة الأمم المتحدة، 2015]، وهو ما أكدته تجارب الدول الصناعية التي حققت نتائج باهرة في التصنيع السريع وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، إذ أن التكنولوجيا كانت دائما محركا رئيسيا لذلك الإقلاع.

ثانيا: آليات التكامل بين قطاع التكوين المتخصص ومتطلبات الإقلاع الصناعي في العشرين (20) سنة القادمة:

إن التحول الصناعي المبني على المعرفة يمكن بلوغه من خلال التنوع الاقتصادي، مما يؤدي إلى فك الاعتماد على الموارد الاستخراجية الريعية، وقد بين تقييم الوضعية الصناعية الحالية للجزائر مقارنة ببعض الدول المماثلة، عدم التوازن الشديد للصناعة الجزائرية، مع وجود تركيز باتجاه المحروقات في الناتج الكلي، كما أن هذا النوع من الهيكلية يجعل النمو الاقتصادي حساس جدا للتذبذبات في أسعار المحروقات، والذي لا يستطيع أن يحمي النمو السريع والمستدام إلا في حالة الارتفاع المستمر لتلك الاسعار، ومن أجل تحقيق التحول الصناعي فإن الرؤية الوطنية للإقلاع الصناعي بآفاق 2030، تتطلب مساهمة إصلاحات التعليم العالي والتكوين المهني، خاصة وأنها تعتبر من أهم المجالات التي ركزت عليها الحكومة الجزائرية، والتي تتماشى مع مطالب وحاجيات المجتمع في إعادة هيكلة وإصلاح التعليم والتكوين، وذلك بالموازاة مع مطالبته بتحسين مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي، في ظل تزايد عدد الشباب المقبلين على الجامعات ومراكز التكوين المهني، وهي الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها الجزائر في العشرية الأخيرة، ممثلة بسلسلة من التطويرات والتغييرات المتتالية في

مواد ومنهجيات التعليم، بهدف الوصول إلى برنامج الألفية للتنمية، لكنها واجهت مشكلتين رئيسيتين، تتمثلان في التباعد القطاعي بين مخرجات التعليم والتكوين ومتطلبات الإقلاع الصناعي، إضافة إلى الاختلال الواضح في تمدد التعليم في مجالات (الشعب الاجتماعية والإنسانية) والتقليص الشديد في التوجه للفروع (التقنية والتكنولوجية)، إذ ثبت أن اختصاص شعبة الرياضيات، لا يتوجه لها على المستوى الوطني إلا نسبة أقل من 3%⁽¹⁹⁾ [وزارة التربية الوطنية، 2016]، أما السبب الرئيسي الثاني فإن الاستجابة لمتطلبات الكفاءة المهنية العالية غير فعالة في اتجاه الصناعة، ولذلك حاولت الدراسات الاستشرافية المتضمنة في "البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي" إيجاد حل للانشغالات التالية:

* الطلب المتزايد في التعليم العالي، في مقابل نقص التتويج في مؤسسات التعليم العالي.

* ضعف الوعي الاجتماعي بالتعليم العالي، في مقابل النتائج الضعيفة لقدرات البحث العلمي والأداء الصناعي.

* قلة الروابط بين السياسات الاقتصادية والتعليمية، في مقابل نقص التنسيق بين السياسات التربوية والتكوينية والصناعية بما فيها التكوين المستمر للكفاءات البشرية.

وللإجابة على تلك التساؤلات فإن الدراسات الاستشرافية المنوه عنها، تتفاعل بإقامة آليات الترابط التالية:

* تطوير التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني المتخصص، ضمن ترابط علاقات الجامعة بالمحيط، وهو ما تجلّى في مشاركة منظمات أرباب العمل في الندوة الوطنية لتقييم نظام التعليم الجامعي في مساره ليسانس، ماستر، دكتوراه LMD⁽²⁰⁾ [وزارة التعليم العالي، 2016].

* ربط مشاريع البحث العلمي بمختلف صيغه، بالمحيط الاقتصادي والصناعي للجامعة (تعزيز مسار التكوين المهني).

* إعادة تحوير سياسة التكوين المهني المتخصص، في اتجاه متطلبات الصناعة والخدمات لتتضمن الموارد البشرية.

* إرساء برامج دورية للتكوين المستمر داخل المؤسسات الصناعية، والرفع من طلبات التكوين التمهيني في مقابل التكوين الإقامي المبني أساساً على الشراكة مع القطاع الاقتصادي.

* تعزيز برامج تنمية كفاءات الأساتذة المكونين في التعليم والتكوين المهني، باتجاه متطلبات الصناعة والإقلاع الصناعي.

* تطوير أداء الإطارات الوظيفية، في مجالات التأهيل والتصنيف واكتساب المهارات والخبرات الفنية.

* تطوير أنظمة تأمين جودة التكوين المهني المتخصص، بإحداث شهادات ومصاف للتكوين كما هو معمول به في النماذج الدولية الناجحة.

* إرساء قواعد الشراكة وتبادل الخبرات في إطار التعاون الدولي والاتفاقيات التعليمية للاستفادة من الخبرات الدولية.

* توسيع التكوين المهني في مستويات المراحل المتقدمة من التعليم العالي (الماستر والدكتوراه)، وربط ذلك بجوائز تحفيزية على غرار جائزة رئيس الجمهورية، للتطوير والبحث العلمي وتحسين الأداء الصناعي.

وفق ذلك وضمن التوجه الشمولي التكاملي لتحسين الأداء الصناعي، في القطاع الخاص والعام بوصفه المنتج الوطني فإن الدراسة الاستشرافية التي ربطت بين نماذج النمو المشار إليها أعلاه [Husmann، 2010]، والآفاق المتوقعة ضمن الرؤية الوطنية للجزائر 2030، تم بناؤها على أساس تحقيق معدل نمو اقتصادي بنسبة 7% خارج قطاع المحروقات مستمر إلى غاية سنة 2030، وتوقعت أن تكون مساهمات القطاعات خارج المحروقات، مجسدة بمعطيات تفترض أن سعر البترول منخفض إلى حدود (0%) حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03): آليات الإقلاع الصناعي للمساهمات القطاعية في الناتج الوطني بين (2010 و2030).

القطاع	2010 (الواقع)		2030 (الآفاق)	
	القيمة المضافة	حصة القيمة	القيمة المضافة	حصة القيمة
الزراعة	169.5	10.5	1005.7	15.3
الصناعة	99.8	6.2	1060.2	16.2
الخدمات	650.4	40.2	3279.7	50.0
غير المحروقات	918.8	56.8	5345.7	81.5
المحروقات	698.8	43.2	1214.0	18.5
الناتج الداخلي	1617.6	100.0	6559.7	100.0
الكثافة السكانية	3597.8	--	4464.5	--
الناتج الداخلي	4496.2	--	14692.9	--

Source : la mise en place de la vision de l'Algérie 2030, KDI (Korea développement Institute) 2013, p144.

يوضح الجدول أعلاه أن دعائم الإقلاع الصناعي للجزائر، المعتمد على الترابط الوثيق لعلاقة الجامعة-صناعة في إطار التصور الشمولي للقطاعات الأساسية المساهمة في الناتج الوطني، وفي ظل التغيير الهيكلي للتحول إلى الاقتصاد المبني على العلم لبلوغ الإقلاع الصناعي والتنويع الاقتصادي، ممكن التحقيق من خلال فصل الأداء الاقتصادي عن الارتباط

بالموارد، من وضعية (43.2%) إلى (18.5%) على الأكثر، حتى في ظل التغيير الكبير في الكثافة السكانية وما يصاحبها من متطلبات اجتماعية وفي ظل سعر بترول في حدود (0%) سنة 2030، وفي ذلك استنادا إلى تجارب دولية مماثلة لحالة الإقلاع الصناعي في الجزائر.

ثالثا: التجربة الكورية كنموذج للاحتذاء والمرافقة في الإقلاع الصناعي بالجزائر:

إن استقراء التجربة الكورية في الترابط بين التعليم العالي، والتكوين المهني المتخصص وقطاع الصناعة، والتكامل بين الفاعلين التتمويين، إذ يعهد لغرف الصناعة والتجارة في كوريا الجنوبية، بوضع برامج للتعليم والتكوين تبدأ مع اقتراح المشروع الصناعي، وهذا من أجل ضمان يد عاملة مؤهلة لتلبية متطلبات تنفيذ تلك المشاريع، ويسند ذلك لمعاهد التكوين العالي بالتنسيق مع وزارة الصناعة لتنفيذ ذلك التكوين المجاني لمدة سنتين، ومن أهم مشاريع كوريا الرائدة في التنمية البشرية والأداء الصناعي مشروع براين كوريا [Chae.J.E,&H0K Hing, (21) « brain korea 21/21 » 2009.]، وهو المشروع المجسد من قبل مؤسسات التعليم العالي، والمستهدف للموارد البشرية ذات المستوى العالي والمتعلق بالشراكة والمعرفة في إطار برامج تقاسم المعرفة، جعل الحكومة تحدد ميادين خاصة مستهدفة، لتحقيق معدلات مهمة من النمو من خلال إجراء مسابقات لاختيار أهم المدارس العليا المتخصصة في تلك الميادين، ومع توفير التمويل والمساعدات اللازمة للبحث في مستويات التحكم، ضمن مرحلة دراسات الدكتوراه وما بعد الدكتوراه، وقد تميز هذا البرنامج بمرحلتين حيث خصصت للمرحلة الأولى من هذا البرنامج ميزانية تقدر ب(1.34 مليار دولار)، وتم تكوين 564 فرقة بحث، تضم 89366 طالب خلال الفترة (1999-2005)، ومن أهم المؤشرات التي تم اكتسابها في نهاية هذه المرحلة أن تحقق عدد المقالات البحثية المتخصصة تكنولوجيا وتقنيا، والمرتبطة بالأداء الصناعي حسب توصيف مؤشر الأبحاث العلمية الدولية، من 18 مقال دولي سنة (1998) إلى 9444 منشور دولي سنة (2005)، وفي ذلك تفسير للمكانة الريادية التي تتبوّأها الصناعة الكورية، من خلال آليات الربط بين جامعة-صناعة، وفي المرحلة الثانية من هذا المشروع، والتي غطت الفترة الممتدة من سنة (2006) لتمد إلى غاية (2012)، وتم فيها الرفع من قيمة المخصصات التمويلية بتخصيص ميزانية تقدر ب(2.3 مليار دولار)، واستهدف هذا المشروع تنمية ثلاثة ميادين كبرى: (ترقية النظام الوطني لاستقرار الجامعات المختصة بالبحث، التنمية البشرية كأول الميادين المفتاحية التي تضمن التنمية الوطنية والتكنولوجيات المتجددة للتنمية الأساسية، والتنويع الصناعي في اتجاه ترقية كفاءة الباحثين في الأجيال

القادمة)، وفي المستويات العليا المؤهلة، وقد تشكل هذا الفريق البحثي من (565) فرقة بحث ضمن (71) جامعة وبتعداد (20000) طالب باحث مثلت نسبة (17%) منهم للبحث في الطور العالي بالإضافة إلى استيعاب (3000) عضو جديد في البحث، وبالرجوع لمؤشر النشر العلمي المرتبط بالنمو الصناعي فإنه وبنهاية (2012) بلغ المنشور العلمي في الجامعات الكورية (22380) مقال متعلق بالإقلاع الصناعي، وما يستخلص من الارتباط بين التعليم والتصنيع في كوريا الجوانب التالية:

* إن التنمية الاقتصادية في كوريا بدأت بترقية الصادرات المعتمدة على تأهيل اليد العاملة، وبتوجيه السياسة المحفزة لتصدير الصناعات ذات المستوى العالي.

* تسخير رؤوس الأموال منذ سبعينيات القرن الماضي⁽²²⁾ Choi, S.D, [KEDI, 2010.]، لاكتساب التكنولوجيا رغم الأزمة الاقتصادية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات التي مرت بها كوريا الجنوبية إلا أن ذلك تم تجاوزه .

* الاندماج في المحيط الاقتصادي الدولي، والاعتماد على الصناعات الكيميائية وقاعدة تصنيع للآلات بما فيها الصناعات الالكترونية وبالتالي تحقيق نمو إنتاجي في الصادرات.

* تحقيق نمو اقتصادي دائم ومستمر بنسب تتجاوز 12% سنويا .

رابعا: المقومات التمويلية لقطاع البحث العلمي والتعليم العالي والصناعة في التجربة الجزائرية:

من الطبيعي أن يكون التمويل والاستثمار، هما محرك الإقلاع الصناعي والتنموي لأي بلد، وفي كثير من الأحيان فإن مستلزمات التمويل تكون الحاجز الأول، في بداية التفكير لمباشرة الإقلاع الصناعي، وهي علاقة جدلية لم تجد إجابة لها في بيئة الأعمال الجزائرية، وسجلت أول المفارقات التي بيّنت أن توفر التمويل بفعل عائدات المحروقات لدرجة بلوغ الاحتياطات النقدية مستويات قياسية، ولدرجة إيجاد صناديق التمويل ذات التخصيص الخاص، والتي اتسمت بخاصية العجز عن إنفاقها في الميادين المخصصة لها، والمفارقة الثانية من الجهة الأخرى أن انخفاض القدرات التمويلية المرتبطة أساسا بانخفاض أسعار الموارد يشكل فجوة مزدوجة، وإذا ما قارنا القدرات التمويلية المخصصة للبحث العلمي⁽²³⁾ [loi N°98/12 du 31/12/1998.] من خلال تخصيص صندوق البحث العلمي والتنمية التكنولوجية الذي يبرز قدرات تمويلية كبرى ، فإن حركة هذا الصندوق بيّنت عدم القدرة على الإنفاق لدرجة أن الرصيد المتبقي في حدود 30%.

الجدول رقم (04): الوضعية المالية للصندوق الوطني للبحث العلمي والتطور التكنولوجي (بالمليار دج).

السنوات	-1- الرصيد في 01/01	-2- إيرادات السنة			1+2 إيرادات وأرصدة متراكمة	-3- النفقات	1+2-3 الرصيد
		إيراد الميزانية	إيرادات أخرى	المجموع			
1999	0	100.0	556.1	656.1	656.1	0	656.1
2000	656.1	100.0	727.9	827.9	1484.0	227.5	1256.5
2001	1256.5	100.0	759.5	859.5	2116.0	206.2	1909.8
2002	1909.8	5100.0	727.3	5827.3	7737.1	5234.8	2502.3
2003	2502.3	4100.0	711.7	4811.7	7314.0	2846.8	4467.2
2004	4467.2	5000.0	431.7	5431.7	9898.9	5678.6	4220.3
2005	4220.3	4684.0	73.5	4757.5	8977.8	3168.5	5809.3
2006	5809.3	1684.0	28.8	1712.8	7522.1	2061.7	5460.4
2007	5460.4	0	29.8	29.8	5490.2	2463.2	3027.0
2008	3027.0	1500.0	20.7	1520.7	4547.7	3846.9	700.8
2009	700.8	2000.0	404.8	2404.8	3105.6	1537.9	1567.6
2010	1567.6	10.000.0	178.8	10178.8	11746.4	1106.3	10640.2
2011	10640.2	50.8	1047.7	1098.5	11738.7	6499.2	5239.5
2012	5239.5	13200.0	986.4	14186.4	19425.9	3157.5	16268.3
2013/06/30	16268.3	4997.8	0	4997.8	21266.2	4159.9	17106.2
المجموع	0	52616.6	6684.7	59301.3	59301.3	42195.0	17106.2
النسبة %	/	%88.7	%11.3	%100	%100	%71.1	%28.9

Source: fiche d'évaluation des comptes d'affection spéciale, p127.

بينت معطيات الجدول أعلاه أن الأموال المرصودة لقطاع البحث العلمي، لم تقتصر على ميزانية الدائر الوزارية بل دعمت بحسابات التخصيص الخاص، والملاحظ أن ثلث تلك التمويلات لم ينفق وبقي عرض للتجميد وفقدان قيمته، تزامنا والحاجة الملحة لتمويل الأبحاث من جهة أخرى، وأن الفجوة تزداد اتساعا في مقارنة المخصصات المالية الملاحظة في التجربة الكورية المشار إليها أعلاه، حينما يتبين أن هذه القدرات التمويلية قد تم تجزئتها باستحداث صندوق دعم الاستثمار الصناعي⁽²⁴⁾ [loi N°01-21 du 22 décembre 2001]، والذي تظهر حركته أن إيراداته بقيت دون إنفاق بشكل مجمل بالكامل رغم الحاجة الماسة لتدعيم الاستثمار الصناعي، وهو بذلك يشكل مفارقة مزدوجة بين تآكل قيمة القدرات التمويلية دون إنفاقها والحاجة القصوى للتمويل الصناعي في ظل إفرازات تغيرات مدخلاته بفعل التحولات الدولية كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): الوضعية المالية لصندوق دعم الاستثمار (بالمليار دج)

1+2-3	-3-	1+2	-2-			-1-	السنوات
الرصيد	التفقات	إيرادات وأرصدة متراكمة	إيرادات السنة			الرصيد في 01/01	
			المجموع	إيرادات	إيرادات الميزانية		
1300.0	0	1300.0	1300.0	0	1300.0	0	2005
2100.0	0	2100.0	800.0	0	800.0	1300.0	2006
2100.0	0	2100.0	0	0	0	2100.0	2007
4100.0	0	4100.0	2000.0	0	2000.0	2100.0	2008
5223.0	0	5223.0	1123.0	0	1123.0	4100.0	2009
6223.0	0	6223.0	1000.0	0	1000.0	5223.0	2010
6473.0	0	6473.0	250.0	0	250.0	6223.0	2011
2473.0	0	2473.0	0	0	0	6473.0	2012
6473.0	0	6473.0	0	0	0	6473.0	/06/30 2013
6473.0	0	6473.0	6473.0	0	6473.0	0	المجموع
%100.0	%0	%100.0	%100.0	%0	%100.0	/	% النسبة

يبين الجدول أعلاه، أن القدرات المالية التي حصلت عليها الجزائر وتم تخصيصها لمجالات الاستثمار الصناعي، هي قدرات مماثلة لنظيرتها في كوريا، لكنها لم تستغل في الوقت المناسب باتجاه مجالات اقتصاد المعرفة، والابتكار الصناعي لغياب تصور سليم لإنفاذ تلك الأموال باتجاه الإقلاع الصناعي، ولا اكتمال الصورة في ارتباط علاقة الجامعة-صناعة فإن المؤشرات الدولية، في التمكن من اقتصاد المعرفة والذي يمثل الاستثمارات في ميادين التعليم العالي والمتخصص، والتدريب والتمكين من إنتاج بدائل حقيقية للموارد الريعية الناضبة، فقد بينت المعطيات الدولية أن القدرة على التمكين من اقتصاد المعرفة تشكل آليات حقيقية في تعزيز التنمية المستدامة، وفي الرفع من معدلات الإقلاع الصناعي كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 06: تصنيف الدول وفقا لمؤشر النشر المرتبط بالنمو الصناعي للفترة 1987-2012.

تصنيف الدولة	الدولة	نشر المقالات	مضاعف
بلد متطور	كوريا الجنوبية	22380	X23
	الهند	19290	X18
	البرازيل	13000	X52
بلد مرشح للتطور	إيران	3710	X28

X10	3850	جنوب إفريقيا	بلد متوسط
X6	860	المغرب	
X5	730	الجزائر	

Source: meek.V.L. teichler v, kearing , 2013.

ويبين الجدول أعلاه أنّ أساس التصنيف الدولي لدرجات التطوير الصناعي، هو التمكن من اقتصاد المعرفة بدليل النشر المرتبط بالصناعة، والذي يساهم في التنويع الصناعي والتحول إلى اقتصاد مؤسس على العلم، وهو ما رفع كوريا الجنوبية لتكون في مصاف الدول المتطورة لكونها تنتج (31) ضعف ما تنتجه الجزائر من المعرفة المرتبطة بالنمو الصناعي، ويحقق مضاعف صناعي للنمو المستدام بمعامل ثلاثة وعشرون ضعف، ونفس الملاحظات لكل من الهند والبرازيل الذين أصبحا من الفاعلين على الساحة الدولية بفعل اقتصاد المعرفة.

المحور الثالث: تشخيص واقع الأداء الصناعي الحالي لإبراز المفارقات بين الحقائق والتوقعات الاستشرافية.

نتطرق إلى تحليل وتقييم حقيقة الأداء الصناعي في بيئة الأعمال الجزائرية من خلال الجوانب التالية:

٧ المؤهلات والمعوقات (المفارقات بين الحقائق والتوقعات).

٧ الأداء الصناعي للجزائر مقارنة ببعض الدول المجاورة والمماثلة.

أولاً: المؤهلات والمعوقات (المفارقات بين الحقائق والتوقعات).

إذا كانت الدراسات الاستشرافية التي بنيت عليها إستراتيجية التحول الصناعي للجزائر بآفاق 2030 ضمن النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، تتفاعل بتحقيق معدل نمو اقتصادي مقدر ب (7%) يشكل مستمر إلى غاية سنة 2030 من خلال التحول للاقتصاد المبني على العلم والمعرفة، وفي ظل المعطيات التي كانت سائدة أثناء تلك الدراسات والتي منها:

* وضعية الاقتصاد المستقرة مع معدل تضخم ضعيف وميزان خارجي صحي، بالرغم من المستوى المرتفع للنفقات العمومية والعائدات البترولية المنخفضة (كان ذلك قبل سنة 2015)

* تمكن البنك المركزي من التحكم في مستوى تضخم متقلص نسبيا (أقل من 5%).

* توفر موارد مالية إما في شكل صندوق ضبط الإيرادات أو في احتياطات العملة الأجنبية أو في قنوات صناديق التخصيص الخاص المذكورة أعلاه بما يمكنها من تحريك الإقلاع الصناعي.

* امتلاك الجزائر احتياطات معتبرة بالعملة الصعبة، إلا أنه في مقابل ذلك تبرز عوائق عديدة منها ضعف الحوكمة والترشيد في مناخ الأعمال،

فالجزائر تصنف في المراتب الخطيرة على سلم دركات الفساد رغم منظومة القوانين والهيئات المستحدثة لمعالجة هذه الظاهرة وآخرها تأسيس المرصد الوطني لمكافحة الفساد، بالرغم من أن هذا الأمر كان محل تنبيه الدراسات الاستشرافية التي بينت أن الفساد يتغذى، من صراع أصحاب المصالح والنفوذ، ليشكل حاجزا لعرقلة الإقلاع الصناعي، خاصة في ظل الانتشار الواسع للمؤسسات العمومية، وقد تضمنت الدراسات التوصيف التالي:

« tant que l'importation et la distribution des marchandises dans le marché intérieur sont dominées par un réseau basé sur le patronage du lien public, il fonctionnera come une grande barrière à l'entrée pour les nouvelles entreprises privées compétitives »⁽²⁵⁾ [la vision de l'algerie 2030, p 154].

وإذا كانت هذه الدراسة المعدة من خبراء دوليين حول الجزائر تبين أن شبكات النفوذ والفساد تعد أكبر حاجز للإقلاع الصناعي واستحداث البدائل في اقتصاد الموارد، فإن المختصين والأكاديميين قد نبهوا لتلك الوضعية من خلال تحليل قانون المالية لسنة 1997 ووصفوها بأوهام وتكاليف العولمة القصرية⁽²⁶⁾ [صالح صالح، 1997]، وتم تأكيد تلك النظرة الثاقبة والبعيدة من قبل المسؤول الأول بقوله: "إنّ الجزائر دولة مريضة بالفساد، دولة مريضة في إدارتها ومريضة بممارسة المحاباة، مريضة بالمحسوبية، والتعسف بالنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب مريضة بتبذير الموارد العامة، بلا ناه ولا وازع، هذه الأمراض أضعفت الروح المدنية وأبعدت القدرات وهجرت الكفاءات ونقرت أصحاب الضمير وشوّهت مفهوم الدولة، وغيّبت الخدمة العمومية"⁽²⁷⁾ [رئيس الجمهورية، 1999]، وإذا كان ذلك توصيف رئيس الدولة الذي يبين أن الهيكلية الإدارية أضحت إدارة الفساد، فإن الهيئات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بيّنت مستويات الفساد والنهب العام، وهكذا فإن نشاطات الاقتصاد الجزائري العامة منها والخاصة مشوّهة بعيوب، فعلى مستوى بعض أعوان القطاع العمومي تمّ التأكيد عن الممارسات غير القانونية مثل اختلاس الأموال وارتكاب مخالفات في تسيير المؤسسة وسرقة الأموال العامة، وإبرام الصفقات المخالفة لمصالح المؤسسة... الخ، إلى درجة أنّ هذه القضايا بدت وكأنها نهب منظم للأموال العمومية⁽²⁸⁾ [المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2004، ص 32]، وبذلك فإن مناخ الأعمال في البيئة الجزائرية، أصبح طاردا لجاذبية الاستثمار ويشكل أولى المفارقات الحقيقية الملاحظة والمعيقة لمتطلبات الإقلاع الصناعي، وتجدر الإشارة هنا إلى استمرارية الارتباط باقتصاد الموارد والصناعة الاستخراجية في ظل البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي الذي ركز على محاور تعتبر امتدادا للتجربة الصناعية المتعثرة والمرتبطة بالاقتصاد الريعي من خلال النقاط التالية:

(تثمين مزايا الطاقة المقارنة وتعزيز مسار الشراكة، إنشاء مجمع صناعي منجمي للأسمدة، مناجم الحديد، الرخام، الفوسفات، الملح... إلخ) ويجسد تلك المفارقات إبرام أولى الاتفاقيات بالاستغلال المنجمي مع الشريك الصيني للولايات الغربية باتجاه استغلال خامات الحديد والزنك في منجم غار جبيلات وما جاورها⁽²⁹⁾ [مخطط عمل الحكومة للفترة 2014-2019].

ثانيا: الأداء الصناعي للجزائر مقارنة ببعض الدول المجاورة والمماثلة:

يطغى على الأداء الصناعي الجزائري صناعة المحروقات على الصناعات الأخرى، وعدم الاستفادة من ذلك للرفع من اليد العاملة المؤهلة، بالرغم من مستوى التعليم وعدم تشغيل الكفاءات للتقليل من بطالتها، وضعف اقتصاد المعرفة الموجه للتحويل الصناعي، مما أوجد فرص استفادت منها الصناعة الصينية، في اكتساح كل العالم ومنها الجزائر، وفي مقابل ذلك فإن الصناعة الجزائرية، تكاد تكون محصورة في الصناعة الاستخراجية، ممثلة في صناعة مواد البناء والحديد والصلب، الذي أسند إلى المجموعة الهندية في إطار عملية الخصخصة، ليتم التراجع عن ذلك وإعادة إلحاقها بخزينة الدولة ودفع مبالغ هامة بلغت (7 مليار دولار)، مما كان له تأثير على مناخ الأعمال، برجوع تدعيم القطاع العام على حساب الشراكة والانفتاح على التعامل الأجنبي، وبالتالي التقليل من فرص اكتساب الخبرة والتكنولوجيا، رغم أن هذا الموضوع يمكن تحليله وتقييمه من جوانب متعددة ومختلفة خارج هذه الدراسة، أما صناعة السيارات التي أسندت للشركة الوطنية (SNVI)، فقد تبين أن سوء التسيير الصناعي لهذه المؤسسة مدلل عليه بعد استخدام طاقتها إلا في حدود أقل من (40%)، ومما يشكل مفارقة عجيبة في هذا المجال أنه وبعد مجموعة اتفاقيات جزئية ومحدودة لإنشاء صناعة السيارات، وإسناد استيرادها لمتعاملين استفادوا من ميزة احتكار المنتج وتسويقه منذ سنة 2009، على أساس فترة ممتدة لخمس سنوات لإنشاء صناعة تركيبية في الجزائر، فإن التوجهات الحالية توحى إلى التدرج نحو الأسفل، إذا ما تم الترخيص لاستيراد السيارات المهيكلية والخردة، لتنظيف الأسواق الدولية والأوروبية عموما والفرنسية على وجه الخصوص. وفي مجال الصناعات النسيجية عرفت تفهقرا منذ الثمانينات والتي تركز على الصناعات القطنية للشركة الوطنية للنسيج بفروعها 37، إلا أنها لا تمثل سوى 35% من السوق الوطنية أما الباقي فيغطي من الاستيراد بمختلف أنواع النسيج.

الصناعات الصيدلانية تسيطر عليها صيدال بنسبة 85% وفي حصة لا تتجاوز 20%، حيث أن الباقي من حصة الأدوية المستوردة تمثل 80%، أما الصناعات الغذائية فإنها متنوعة بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات العمومية خاصة في العجائن والمصبرات إذ توجد مؤسسات

خواص على غرار SIM أما قطاع المشروبات والمياه المعدنية فمن أهم مؤسساته HAMOUD BOUELEM رغم سيطرة COCA COLA PEPSI على 60% من الواردات، مع ملاحظة أن صناعة التغليف تعاني من ضعف كبير، إن هكذا وضعية تبين المفارقة العجيبة في الانفصال بين دور الجامعة كمركز للإشعاع العلمي والتكنولوجي وترقية الأداء الصناعي ارتباطا بمنظومتها التي أدخلت عليها عديد الإصلاحات المتواصلة وغير التامة وغير المقيمة في تجارب منظومة التربية والتعليم والتكوين المهني، وبين التركيز على الصناعات الاستخراجية المرتبطة بالموارد، فأدى ذلك إلى مفارقات مفاجئة في المؤشرات التي بنيت عليها التصورات السياسية والاستراتيجية للإقلاع الصناعي فمعدل النمو المحقق أخذ في التدهور، إذ بقي يراوح مكانه بين نسبة 1.4% إلى 3.8% في أحسن الحالات، وكذلك ضعف مساهمات القطاعات الأخرى كما يدل عليه الجدول التالي:

الجدول رقم(07): التوزيع القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي ب(%).

البيان/السنة	2007	2008	2009	2010	2011	201	201	2014
المحروقات	0.9-	2.3-	7.8-	3.0-	3.2-	3.4-	5.5-	0.6-
القطاعات خارج المحروقات غير الأخرى خارج ال الفلحة	6.3	6.1	9.0	6.2	5.2	7.1	7.1	5.6
صناعة المنتجات المعملية العمومية	3.9-	1.9	1.6	5.6-	1.2-	/	/	/
المناجم	8.0	9.8	3.4	3.3-	9.5-	0.9	1.8	3.4
الطاقة والمياه	6.0	7.9	7.2	5.6	8.2	10.2	4.3	6.9
الصناعات الغذائية	2.1-	6.8	9.1-	3.3-	21.0	5.6	7	6.8
الحديد صناعة الميكانيك والكهرباء	8.3-	3.9	9.2	13.3-	3.4-	7.4	5.5	0.7
الصناعات الكيماوية	4.4-	2.5	2.0	10.6-	5.5-	5.8	5	0.8
النسيج	15.0-	1.1-	1.2	10.8	13.1-	1.5	0.3	0.1-
الجلود والفرو	4.8-	1.2-	1.03-	6.3-	9.4-	2.8	0.5-	4.9
مواد البناء	2.7	1.6-	1.0-	5.0-	3.2-	1.3	0.6	2.5
الخشب	6.8-	11.9-	21.4-	14.8	11.8-	2.3	3.6	1.3
أخرى	31.2-	20.6-	0.0	22.0-	4.9-	3.8-	7.8-	5.3-
صناعة خارج المحروقات (قطاع عمومي وخاص)	0.8	4.4	6.1	2.5	2.2			
بناء وأشغال عمومية	9.8	9.8	8.2	8.9	3.0	8.2	6.8	6.8
خدمات خارج الإدارة	6.8	7.8	8.2	7.3	6.1	6.4	8.5	7.9
خدمات الإدارة	6.5	8.4	5.5	5.7	6.4	4.0	3.1	4.5
حقوق ورسم	7.5	7.7	7.0	4.5	1.9-	19.7	13.8	4.3
إجمالي الناتج الداخلي الخام	3.0	2.4	1.4	3.4	2.4	3.4	2.8	3.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 195.

يوضح الجدول السابق أن هناك فروقات عجيبة بين حقيقة الأداء الصناعي وبين المأمول في بلوغ درجات الإقلاع الصناعي في الأجل الطويل من خلال معدلات النمو الاقتصادي المتدهورة، والتي تخالف النسبة المأمولة (07%) حيث لم تتجاوز (03%) في ظل الانخفاض الشديد في عائدات الاقتصاد الريعي المرتبط بصادرات الموارد، وحتى في معدل النمو خارج إطار المحروقات فإن النسبة لم ترتق إلى المأمول وهو (07%) وبشكل مستمر إلى غاية 2030، وإذا كانت حصة المحروقات مبررة بالانخفاض في تدهور الأسعار الدولية للمحروقات، فإن حصة الصناعة لا يمكن تبريرها، إلا بغياب الإبداع والتحديث التكنولوجي ومسايرة التقدم التقني والمعلوماتي، ضمن اقتصاد المعرفة وكل ذلك يدل على الفجوة المزدوجة في علاقة الجامعة-صناعة.

الخاتمة:

تبين من خلال هذه الدراسة :

- أن الإقلاع الصناعي في الجزائر مرهون بترابط وتكامل قطاع التعليم والتكوين المتخصص، بمتطلبات القطاع الصناعي ضمن شروط العولمة ومسايرة ثورة المعلومات والاتصالات.
- التحكم في التطبيقات العلمية لترقية المنتج الجزائري، ولتجسيد سياسات "استهلك جزائري" كان لابد أن يسبقها "فكر وابتكر وأنتج جزائري" في إطار المحيط الوطني والدولي وما يرتبط به من مسايرة للتقدم العلمي والتكنولوجي.
- عدم تحليل وتقييم استراتيجيات الصناعة الجزائرية، ومعالجة أسباب قصورها والاستفادة من الخبرات والكفاءات الجامعية الجزائرية، بالرغم من تركيز تكوينها على الجانب التصوري والنظري بدرجة أكبر من الممارسة الميدانية والخبرات الواقعية، فإن ذلك يغيب أيضا اكتساب التجربة وإرساء دعائم الإقلاع الصناعي، وأصبحت عائق أمام جذب الاستثمارات والاستفادة من
- إن تأثر مناخ الأعمال بغياب الشفافية والإفصاح، وتكافؤ الفرص بفعل تأثير علاقات التبعية للمؤسسات الصناعية الأجنبية، من جهة، وبفعل القيود المؤسسية في تناقضات القطاع العام والقطاع الخاص، والتغييرات المستمرة لمنظومة قانون الاستثمار والتجارة والقواعد الجبائية، شكلت مفارقات حقيقية بين الواقع، والمأمول في رسم السياسات والاستراتيجيات للإقلاع الصناعي.
- إن التحول إلى اقتصاد مبني على العلم تدعمه، إمكانيات متاحة بفعل الجهود التي بذلت من التجربة التنموية للجزائر، ومنح الفرص وتدعيم

الثقة في الإطارات الجزائرية وفي القطاع الصناعي الجزائري، بشقيه العام والخاص يمكن من تعديل هذه المفارقات بن الواقع والمأمول.

- إن عدم ترجمة الأبحاث الجامعية والتقصير في ربطها بالواقع الاقتصادي، هو فجوة مشتركة بين مخرجات الجامعة وبين متطلبات الإقلاع الصناعي، يمكن التقليل منها، وتوجيهها في إطار الترشيح نحو أهداف التنمية المستدامة على الآجال المتوسط والطويل.

الهوامش

- ¹ القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية 80.
- ² القرآن الكريم، سورة النمل: الآية 88.
- ³ أعمال فرانك رامسي 1928 franc ramsay و جوزيف شوميتير joseph shumpeter 1934.
- ⁴ من رواد هذه النظرية سالو solow 1975, romer 1986, lucas 1988, rebelo 1989 & musgrave 1991
- ⁵ تقرير التنمية الصناعية، دور التكنولوجيا و الابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة ، منظمة الأمم المتحدة للصناعة، 2016، ص 04.
- ⁶ Résultats de recensement économique l'ONS 2011, p34.
- ⁷ hausmann. R, B.klinger and J.R lopez calix, "export diversification in Algeria", in J.R lopez calix P.walkenhorst and N.diop (eds), trade competetiveness of the middle east and north Africa policies, world bank, 2010.
- ⁸ République Algérienne Démocratique et Populaire –ministère des finances le nouveau modèle de croissance --juillet 2016).
- ⁹ Mise en place de la vision de l'Algerie 2010, KDI (korea development institute). .(non publié).
- ¹⁰ يعتبر التعديل الدستوري الذي تم سنة 2016 نقطة تحول محورية في هذا الاتجاه.
- ¹¹ تم توقيع العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي بين الحكومة ومنظمات أرباب العمل والشركاء الاجتماعيين في : 2014/02/23.
- ¹² FMI report,N° 16/127, Algeria 2016, article IV, consultation, press release and staff report, p21.
- ¹³ تقرير مؤشر الموارد العام: الصادر عن معهد رصد العائدات revenue Watch Institute, new York لعام 2013، الموقع www.revenuewatch.org
- ¹⁴ العياشي عجلان: آليات ترشيح النظام الجبائي لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه ، جامعة سطيف، 2016، ص 150.
- ¹⁵ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذا الديوان الوطني للإحصائيات. كما بينه في نتائج الإحصاء للنشاطات لسنة 2011.

- ¹⁶ مخطط عمل الحكومة لإنجاز النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، للفترة 2014-2019،
Portail du Premier Ministère . www.cg.gov.dz
- ¹⁷ بطاقة التحول إلى اقتصاد مبني على المعرفة، دراسة للبنك الدولي، 2012، ص 05.
- ¹⁸ تم اعتماد الهدف التاسع للتنمية المستدامة من طرف منظمة الأمم المتحدة في
2015/09/26.
- ¹⁹ الملتقى الدولي لتعليم الرياضيات، المنظم من طرف وزارة التربية الوطنية. بمقر -
وزارة التعليم العالي، أبريل 2016، منشورات وزارة التربية الوطنية.
- ²⁰ توصيات الندوة الوطنية لتقييم نظام LMD، جانفي 2016، منشورات وزارة التعليم
العالي و البحث العلمي.
- ²¹ Chae.J.E,&H0K Hing, the expansion of higher education led by
private universities in Korea, Asia pacific, journal of education, vol
29, N° 3, 2009, pp 341-335.
- ²² Choi, S.D, the implications of economic development and human
resources development policies in Korea for developing countries,
KEDI, 2010.
- ²³ Fond nationale des recherches scientifiques et de développement
technologiques, loi N°98/12 du 31/12/1998, fiche d'évaluation des
comptes d'affection spéciale, Ministère des finances.
- ²⁴ Fond d'appui a l'investissement, loi N°01-21 du 22decembre2001,
fiche d'évaluation des comptes d'affection spéciale, Ministère des
finances.
- ²⁵ Mise en place de la vision de l'algerie 2030, op-cit ,p 154.
- ²⁶ صالح صالحي: أو هام وتكاليف الانفتاح الليبرالي و العولمة العصرية ، قراءة في
برنامج الحكومة الجزائرية، قانون المالية 1997، دار الخلدونية للنشر، 1998.
- ²⁷ رئيس الجمهورية الجزائرية: عبد العزيز بوتفليقة، خطاب للأمة و إطارات الدولة،
يوم 1999/04/28.
- ²⁸ المجلس الاقتصادي والاجتماعي: القطاع غير الرسمي، حقائق وأو هام ،
الجزائر، 2004، ص 32.
- ²⁹ مخطط الحكومة، مرجع سبق ذكره.